لم يظهر اثره على المحل لكثرة انكسرت او لم يمكن الاقام عليه كثوب احترق
بعد خياطة بعضه ومتعلم مات في اثنا تعلمه قال ثم للعامل في ذلك قال وافتى الوالد رحمه الله تعالى ايضا في ولد قرا عند فقيه مدة ثم نقل الى فقيه اخر فطلع عنده سورة يعلم لها سرور كالا صبا فيه مثلا وحصل له فتوح بانه للثاني قول ذكره فيه الاول اه ثم رقم
في المزارعة والمخابرة وكراء الارض وهو اعم من الاخير افاده المصنف بقوله
الاتي وان اكراها ياها بذهب او فضة اخذ من ذكر المزارعة عقب المعاملة
لما بينهما من المناسبة وهي ان كلا على عمل مجهول تسليم الارض
اي بعقد لرجل اي مثلا بين الشجر او يجانبه لان المدار على عسر
الافراد نخلا كان اي الشجر لة زرع فيها او فيها زرع لم يبد صلاحه
وبينه البطيخ وقصب السكر ونحوها ان اتحد عقد الخ جملة
ما ذكرها اربعة شروطها بان يكون الخ اي فلو يضر تعدده فالمراد ياتي
ان لا تفرد المساقاة بعامل والمزارعة باخر وقدمت المساقاة على
المزارعة اي في صيغة العقد اي لم تتاخر المساقاة فيحل حل ما لو كانا
معاكما ملتكم على كلا اه قال لعدم ورودها كذلك اي تابعة اه
الى رجل اي مطلق التصرف فلة يتقيد بالرجل اي مكنه الخ فقيد
لقوله دفع لم يجز اي بحر ولا يصح قال كالمواشي وسيات تصويره
في كلامه في التتمة الاتية وهي ما لو اعطاها ليعهدها او يعلم عليها
عليها والفوائد بينهما فانه باطل فرع موت العامل وقع به
في المزارعة كالمساقاة وكذا كل من التزم عملا بدنية ومات
قبل اتمامه اه مرجومي لا يمكن عقد الاجارة عليه اي على النخل
لانه لا ينتفع به فلا تصح اجارته واما استيجار شخص لحمل متيه
فليس من قبيل اجارة الشجر كما هو واضح تم هو بالمد الزباده
اما بله مد فاسم لصغار النمل اسم وعليه للعامل اجرة مثل
عمله اي وان لم يحصل من الزرع شيء لانه لم يعمل مجانا اسم في

القراض اي الفاسد فان المالك يلزمه فيه اجرة المثل للعامل وان لم
يكن ربح والا فالقراض الصحيح اذا لم يظهر فيه ربح لا شيء للعامل
وذلك اي وسبب ذلك وهو كونه يرجع الى اجرة المثل من
منفعته اي العامل قدره وجنسه هو نائب الفاعل بقوله
معلوما عنده متعلق بمعلوما وفوائدها اي ما يحصل
منها من اجرة ونحوها قال وفي الثانية اي صورة التعهد
بنصف ثمرها اي لبنها والنصف الاخر لمالكها ولعله
امانة في يد الاخر قال نصف الدر اي بدله لحصول
اي الدر او العلف وهو اولى وان كان كلامه اظهر في الاول اه
قال ولا يضمن الدابة اي في امانة لان يده عليها لاجل استيفاء
المنفعة وهي لا تحصل الا بذلك وبحث قال في قولهم الا نها
غير مقابلة بعوض فقال قد يقال هذا لا ينافي كونها معارة معه
لاخذ اللبن الذي هو له بالبيع الفاسد منها فتكون مضمونة
فراجع وتامل اه لكن نحن مع الثاني فالنصف المشروط مضمون
ويضمن له المالك جميع العلف بمثله ان كان مثليا والا فبقيمته لا
يتصرف به دون النصف الاخر اي لانه حكم الامانة في يده ر
ولعل هذا وما قبله فيما اذا لم يستعمل الدابة قال فرع لو قال
شخص لاخر سمن هذه الشاة مثلا ولك نصفها او هما بيني
على ان احدهما لم يستحق ذلك واستحق اجرة المثل للنصف
الذي سمنه للمالك وهذه الحالة مما عمت به البلوى في قرى مصر
في الفرايح يدفع كاشف البرية او ملتزم البلد لبعض اهل القرية
المايه او الاكثر او الاقل ويقول لهم ربوها ولكم نصفها فيحتاج على قول
الا مر ومن له قدرة على منع ذلك ان يمنع من يفعل هكذا لان فيه
ضررا عظيما خاصا على المنهاج فصل في احياء الموات اي عمارة
الارض الخربة فسمى العمارة بالاحياء واطلقه عليها لانها استعادة

Copyright © University